مراقبون: البرلمان يحجب نقاشات مشاريع القوانين عن الرأي العام

نواب: التلفزيون ينقل جلسات المجلس.. ولا يمكن إرضاء الجميع

يخلو موقع مجلس النواب الالكتروني على شبكة الانترنت من تفاصيل وبنود مشاريع القوانين المقترحة للتشريع خلال الدورة البرلمانية الحالية. الموقع وحسب رأي عدد من المراقبين بأنه يقدم صورة واضحة عن القوانين التي شرعت في المجلس واكتسبت الدرجة القطعية، لكنه يخفي تفاصيل القراءات الأولى والثانية للمشاريع التي يتم مناقشتها مما لا يسمح للرأي العام ان يطلع عليها قبل أن يبت في أمرها.

محمد الخالدي مقرر مجلس النواب يؤكد بان اللجان البرلمانية تأخذ برأي المختصين في مناقشة مشاريع القوانين كما أنها تعرض الجلسات على شاشات التلفاز.

□ بغداد/ وائل نعمة

يذكر أن مجلس النواب أقر خلال الدورة البرلمانية الحالية ٨٧ قانونا، وعشرات مشاريع القوانين غير المشرعة. وكانت الانتخابات النيابية قد أجريت في آذار من عام ٢٠١٠ لكن مجلس النواب لم يلتئم إلا بعد أكثر من سبعة أشهر لوجود خلافات بشأن أحقية أي كتلة تشكل الحكومة.

الخالدي بين لـ"المدى" يوم امس ان "العمل التشريعي للمجلس يبدأ باستلامه القوانين المقترحة من قبل مجلس الوزراء وتعرض على اللجان المختصة ومن ثم ترفع الى رئاسة مجلس النواب لإدراجها في جدول الاعمال"، متابعا "يمكن لذوي الاختصاص ان يتصلوا باللجان النيابية ويطلعوا على مشاريع القوانين".

الخالدي يقول ان "من غير الممكن ان يبقى المجلس يسعى وراء الجميع ليطلعه على المناقشات"، مضيفا "الآراء المختلفة حول مشاريع القوانين تعرض على شاشات التلفزيون ويمكن للرأي العام الاطلاع عليها".

يذكر أن مجلس النواب كان في السابق يعرض الجلسات بشكل مباشر على الاعلام، ولكن حسب مصادر من داخل المجلس أكدت لـ"المدى" مؤخرا بانه "تم تغيير آلية العرض بتأخير ٢٠ دقيقة عن موعد بدأ الجلسة الحقيقي، وان هذه التوجيهات حسب أمر صادر من رئيس المجلس".

من جانب آخر أوضح الخالدي أن "المشكلة التي تعرقل عمل المجلس وعدم اطلاع الرأي العام على مناقشة مشاريع القوانين تكمن في سحب مجلس الوزراء لمقترحات القوانين المرسلة الى البرلمان"، متابعا "مجلس الوزراء سحب عشرات القوانين الموجود بعضها على قائمة القراءات الاولى والثانية على موقع البرلمان الالكتروني".

وبين الخالدي "أن الكثير من القوانين تم الانتهاء من مناقشتها ثم قام مجلس الوزراء بسحبها، مثل قانون الأحزاب، النفط والغاز، والمحكمة الاتحادية، وقانون الوزارات".

وكان الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق كشف في وقت سابق ان مايقارب من ١٥٢ مشروع قانون أرسلتها الحكومة إلى البرلمان لم تشرع حتى الآن". واضاف في تصريحات صحفية ان "الحكومة لم تسحب سوى ثمانية مشاريع قوانين فقط بسبب تعطلها في مجلس النواب ما أدى إلى مطالبة بعض الوزارات بإجراء تعديلات عليها وهو أمر طبيعي".

من جانبها تؤكد النائبة عن العراقية ميسون الدملوجي ان من حق المواطن أن يطلع على المناقشات وبنود القوانين قبل أن يتم تشريعها.

الدملوجي وهي عضو لجنة الإعلام والثقافة قالت أمس لـ"المدى" إن اللجنة تقوم بإعداد جلسات استماع تدعو إليها المختصين والأكاديميين للاستماع إلى آرائهم حول مشاريع القوانين، متابعة "إطلاع الجمهور على النقاشات أمر ديمقراطي على الرغم من خلو النظام الداخلي في البرلمان من هذه النقطة".

الدملوجي ترمي باللائمة على عدم وجود تفاصيل بنود القوانين التي يتم مناقشتها ولم يتم تشريعها بعد على الجهة التي تدير وتنظم الموقع الالكتروني الخاص بمجلس النواب الذي غفل توضيح هذا الموضوع المهم، وتضيف " مشاريع

مجلس النواب.. ارشيف

ويطلبون الحضور في مناقشة مشاريع القوانين"، متابعة "نحرص على إشراك اكبر عدد ممكن من مكونات المجتمع العراقي ومختلف الاختصاصات في جلسات الاجتماع، ولكن لا يمكن ان تطرح خارج إطار البرلمان لان الكثير من الآراء تكون غير منطقية".

وتبين الجاف ان للنواب أفكارا جديدة في عرض النقاشات حول مشاريع القوانين على شبكات التواصل الاجتماعي "الفيسبوك والتويتر"، لكنها تقول "الموقع الالكتروني الخاص بالمجلس كاف لهذا الغرض في الوقت الحالي".

يشار إلى أن عددا من النواب يحرصون على ابقاء باب الحوار والتفاعل مفتوحا بينهم وبين الجمهور من خلال نشر اعتراضاتهم وملاحظاتهم حول القوانين او مجمل الامور السياسية على مواقع التواصل الاجتماعي.

بينما يرى الأكاديمي والمحلل السياسي حميد فاضل ان النائب يتعامل مع القاعدة الشعبية باستعلاء، ويرفض اطلاعها على ما يدور من نقاشات وسجالات في داخل المجلس.

فاضل اكد لـ "المدى" يوم امس "أن الأكاديميين والمختصين في العلوم السياسية لم يحصلوا على دعوات لحضور جلسات الاستماع في البرلمان"، متابعا "ان المجلس لايحتاج الى الخبراء لان القوانين يتم تشريعها عن طريق الاتفاقيات بين الكتل، واذا فشلوا يلجؤون الى المقايضة (تصويت الكتلة على قانون مقابل ضمان تصويتها على قانون اخر يصب في مصلحتها)".

ويوضح حميد ان "بعض النواب يتعاملون مع الجمهور باستعلاء ولا يلتقون بوسطهم الانتخابي الا في اضيق الحدود، وهذا ما يجعل التشريعات بعيدة عن ملامسة الواقع ولا يهتم النائب بان يطلع المواطن عليها".

ويؤكد عدد من المراقبين بأنهم حصلوا على دعوات لحضور جلسات الاجتماع عن طريق العلاقات الشخصية التي تربطهم مع عدد من النواب ولولا ذلك لما استطاعوا معرفة ما يدور من نقشات حول القوانين قبل تشريعها.

بالمقابل تجد النائبة عن التحالف الكردستاني أشواق الجاف توسيع دائرة النقاش حول مشاريع القوانين يأتي بآراء غير منطقية.

الجاف أشارت يوم أمس في اتصال مع "المدى" إلى أن "الكثير من الإعلاميين يتصلون مع اللجان المختصة في البرلمان

عالم آخر

■ سرمد الطائي

نهايات الخوف ونصيحة من السينما

لا أريد أن أحدثكم عن ذعر انتابني قبل شهرين حين سمعت فجرا، صوت لص في حديقة المنزل. ولن اقول الكثير عن ردة فعلي البلهاء حين رأيته في باحة البيت. لقد كدت أن اسأل اللص: ماذا تريد؟ لن افشي لكم ما حصل بعد ذلك، لكنني اتذكر دفعة واحدة، نماذج لحالات الخوف والهلع التي انتابتني خلال الاعوام الثلاثين الماضية، وأتذكر نهايات نماذج الذعر تلك والتي أعقبها حلول السلام في نفسي ثانية.

الذعر الأول ساذج يعتري عديم الخبرة وقد دهمني في عامي السادس. يومها تعرضت للإصابة بنوع من الحساسية وأمر الطبيب لي بمرهم على الجلد. الطبيب قال دون ان يقصد ترويعا: إياك أن تتناول الطعام وعلى يدك شيء من هذا الدهن وإلا فستواجه خطر الموت!

عدنا إلى المنزل ووضعت الوالدة المرهم على يدي، وبعدها بثوان قفزت إلى سلة فواكه ورحت أنتقي وألتهم، ثم انتبهت الى تحذير الطبيب، "بعد فوات الاوان". هل سأموت؟ ظللت اسأل نفسي بشأن اول تحذير من نوعه اتلقاه في حياتي، وجاءني الجواب على شكل طعم مر ولاذع جدا، هو طعم الدواء الذي تسلل الى فمي مع الفاكهة، فأيقنت عندها ان الموت قادم لا محالة، وهل يمكن ان يكذب الطبيب؟ حينئذ قررت كأي "فارس خيالي ساذج"، ان لا اموت حتف انفي امام العائلة، فصعدت الى سطح الدار وانزويت لوحدي ورحت اتكلم مع الله. كانت اول مناسبة لتأمل معنى الموت وأول مناسبة ربما للحديث مع الله. رحت اقول بحرقة من سيموت بعد لحظات: يا الهي لقد اخطأت بمخالفة وصية الطبيب لكن ليس من العدل يا رب، ان اموت في هذا العمر! وحين واصلت التهام الفاكهة التي ظلت بيدي (كآخر نشاط في حياتي المهددة)، بدأ يختفي الطعم المر اي طعم الدواء او طعم الموت. عندها انتابني فرح عارم وأدركت ان الرب "اقتنع بحجتي"، فليس من العدل ان اموت وأنا طفل. نزلت بزهو الى العائلة وانتهى ابرز خوف من الموت جربته في الطفولة.

لكن هذا النوع من المخاوف صار نسيا منسيا بعد المرور بتجارب القصف المدفعي الرهيب خلال حرب الثمانينات، فبعد عامين من تجربة "مرهم الحساسية" كان الإيرانيون في الشلامجة والفاو على مرمى حجر من دارنا، وكنا نرى الموت بشكل يومي، ينتابنا الذعر دون سبب وجيه، ويتلاشى الذعر دون سبب وجيه أيضا.

الطفولة المليئة برعب المراهم الطبية والقذائف العمياء، انتهت بمفخخات العراق الرهيبة. وكنت بين آلاف العراقيين الذين واجهوا خطر الموت مرات عدة. الشاحنة المفخخة التي انفجرت بين فندقي شيراتون وميريديان في بغداد نهاية ٢٠٠٥، تناثرت اوصالها على رأسي ورؤوس عدد من الاصدقاء وقت الغروب. ومنذ ذلك التاريخ هجرت العراق وعدت إليه مرتين، لكن الخوف من المفخخات ظل يرعبني كلما مررت بشارع عراقي، وتحول الى مرض حقيقي ظل الاصدقاء يلاحظونه بضع سنوات، وكنت اقول لهم ان مفخخة الميريديان حولتني الى جبان، فالموتى يرحلون إلى الأبد ومن يبقى حيا يظل حبيس الذعر حتى إشعار آخر.

والهلع هذا لم ينته إلا يوم نظمنا اعتصاما في ساحة الفردوس صيف ٢٠١٠، احتجاجا على حظر التجوال وانتشار القمامة وانهيار الطاقة وخرقنا الحظر الليلي بالموسيقى. بقينا ٩ أيام مقيمين في الساحة وحولنا تمر ملايين السيارات، وكلما رمقت سيارة حسبتها لشدة هلعي، مفخخة جاءت كي تقتلنا الى جوار المكان نفسه الذي شهد تفجير شاحنة الميريديان. حين انتهى الاعتصام سألني احدهم: ما هو منجز هذا التحشيد؟ فأجبت خالطا الجد بالهزل: لقد انتهى خوفي من السيارات وعدت أنسانا نصف طبيعي مرة أخرى! سيارات بغداد لم تعد ترعبني وساحة الفردوس التي ضخمت الخوف في داخلي عام ٢٠٠٥، هي التي أعادت إلي رباطة جأشي في ٢٠١٠.

لكن الخوف تجربة متواصلة تعتري معظم أهل العراق ولا سيما مناطقه الساخنة، دون أن تكون بالضرورة هلعا بالمستوى الذي حصل معي. ونحن نتكيف مع الهلع، كما تكيفت أنا مع لص الدار الذي رحل بسلام دون تفسير واضح.

وأحسن جملة في ردع الخوف لاحظتها وسط حربنا الأهلية، وردت في فيلم "ابوكاليبتو" لمخرجه الأمريكي ميل غيبسون عام ٢٠٠٧. الأب زعيم القبيلة يتعرض لغزو شنيع، ويجري ذبحه أمام أولاده. آخر كلمة يقولها لهم: أبنائي، لا تخافوا. تخلصوا من الخوف بأي ثمن. الخوف مرض، ولكل مرض دواء.

العراق لن يكون تحت رحمة دول الإقليم

الحكومة: الفصل السابع لن يمنعنا من شراء الأسلحة

□ بغداد/ المدى

أكد المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ، أمس الأول، أن عدم خروج العراق من الفصل السابع لن يمنعه من شراء الأسلحة أو تسليح جيشه، معتبرا أن بقاءه تحت طائلة هذا الفصل لن يجعله ضعيفا، فيما أشار إلى أن العراق يتعامل مع القضايا الكويتية بمسؤولية وإنسانية.

وقال الدباغ في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "عدم خروج العراق من الفصل السابع لم يمنعه من شراء الأسلحة أو تسليح جيشه لحماية سيادته، إلا أنه لا يميل إلى أن يكون عدوانيا في مسألة تسليحه"، مبينا أن "النظام السياسي في العراق قد تغير ولم تعد هناك فلسفة لبناء قوة ضاربة تهدد المنطقة".

وتسعى الحكومة إلى تسليح الجيش بجميع صنوفه، حيث تعاقدت مع عدد من الدول العالمية المصنعة للأسلحة المتطورة لغرض تجهيز الجيش من مدرعات ودبابات وأنظمة رادارات متطورة وطائرات مروحية وحربية منها الـF١٦، والتي أعلن مكتب القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي، في ١٣ أيار الماضي، أن العراق سيتسلم الدفعة الأولى منها عام ٢٠١٤.

وأضاف الدباغ أن "العراق يسعى بكل قوته وعلاقاته الدولية للخروج من الفصل السابع"، معتبرا أن "بقاءه تحت طائلة هذا الفصل لن يجعله ضعيفا تحت رحمة الدول الإقليمية".

ويخضع العراق منذ العام ١٩٩٠ للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي فرض عليه بعد غزو نظام صدام لدولة الكويت في آب من العام نفسه، ويسمح هذا البند باستخدام القوة ضد العراق باعتباره يشكل تهديداً للأمن الدولي، بالإضافة إلى تجميد مبالغ كبيرة من أرصدته المالية في البنوك العالمية لدفع تعويضات للمتضررين جراء الغزو.

وأكد المتحدث باسم الحكومة العراقية أن "العراق يتعامل مع بعض القضايا الكويتية بمسؤولية وإنسانية كقضية المفقودين أو الأرشيف الكويتي"، لافتا إلى أن "مسألة تعويضات الحرب على الكويت يجب التفاهم عليها بصورة ثنائية".

وتابع الدباغ أن "من غير المعقول أن يبقى العراق تحت هذا الفصل لغاية تسديد المبلغ المطلوب منه وهو ٥١ مليار دولار".

وتشهد العلاقات العراقية الكويتية تطورات إيجابية إذ أعلن سفير الكويت في العراق علي المؤمن في ٣٠ نيسان ٢٠١٢ أن بلاده ستفتتح قريبا قنصليتين لها في مدينتي أربيل والبصرة فضلا عن مكاتب للسفارة في عدد من المحافظات العراقية، وأكد أن الجانب الكويتي أنه يلمس جدية من الحكومة العراقية في إغلاق الملفات العالقة بين البلدين منذ تسعينات القرن الماضي.

وكانت اللجنة الوزارية العراقية الكويتية المشتركة قد اجتمعت في بغداد في ٢٩ نيسان ٢٠١٢ وأعلن وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري حينها عن توقيع بروتوكول مع الكويت لتنظيم الملاحة في خور عبدالله، مؤكدا أن العراق سيوقع العديد من البرتوكولات مع الكويت خلال زيارة رئيس الوزراء الكويتي جابر المبارك الحمد الصباح إلى العراق في الربع الأخير من العام الحالي، فيما أشار إلى أن الدورة الثالثة للجنة الوزارية المشتركة ستعقد في الكويت في آذار من العام ٢٠١٣.

وتشكلت اللجنة الوزارية العراقية الكويتية المشتركة في الـ١٢ من كانون الثاني ٢٠١١، لحسم القضايا العالقة بين العراق والكويت وفق القرارات الدولية، بعد أن عقدت أولى اجتماعاتها في الـ٢٧ من آذار٢٠١١، مباحثاتها في الكويت لحل القضايا العالقة بين الطرفين. وكنتيجة لتحسن العلاقات اتفقت الكويت مع العراق على إلقاء تعويضاته لصالح الخطوط الجوية الكويتية على أن يتم إنشاء خطوك جوية مشتركة بقيمة مبلغ التعويض التي بلغت نحو ٣٠٠ مليون دولار، كما أعادت الكويت تسيير رحلات جوية إلى العراق، إذ هبطت في مطار النجف في (١٧ نيسان ٢٠١٢)، أول طائرة كويتية بعد مرور ٢٢ سنة على آخر رحلة للعراق، فيما أكدت شركة (طيران الجزيرة) أنها ستقوم برحلتين أسبوعياً إلى المطار قابلة للزيادة، فضلا عن رحلات أخرى إلى بقية المطارات في البلاد.

تشكيك بصدقية قرار إعادة ضباط الجيش المنحل

برلمانيون: المالكي يريد كسب الأصوات في الانتخابات القادمة

□ بغداد/ المدى

شكك عدد من النواب بمغزى قرار رئيس الوزراء نوري المالكي بإعادة ضباط الجيش المنحل إلى الخدمة من جديد، واعتبر البعض انه قرار سياسي ولكسب الأصوات في الانتخابات القادمة.

وقال النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون إن قرار إعادة ضباط الجيش السابق إلى الخدمة قرار سياسي، مشيرا الى ضرورة ان يكون المعاد للخدمة ممن لم تتلطخ يداه بدماء الشعب العراقي".

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي وجه خلال جلسة مجلس الوزراء التي عقدها بمحافظة نينوى في ٢٩) أيار ٢٠١٢)، بتشكيل لجنة لإعادة ضباط الجيش السابق في المحافظة للخدمة.

وقال السعدون لـ"البغدادية نيوز"، ان قرار إعادة ضباط الجيش السابق إلى الخدمة في كركوك والموصل هو لتحقيق أهداف سياسية في الوقت الراهن كون المعادين هم من مناطق ليست من المحسوبة على جبهة المؤيدين للمالكي".

واضاف "على الرغم من قانونية القرارات التي تم اتخاذها الا ان توقيت اتخاذها يجعل المتابع للشأن السياسي يشير إلى أنها اتخذت على وفق إرادة سياسية تخدم من يقف وراءها على الرغم من إعلان الحكومة ان الاعادة تمت وفق الحالة الإنسانية لهم". واشار الى أن "الحكومة قررت إعادة ضباط إلى الخدمة قد يكونوا قد شاركوا في قمع انتفاضة الشعب العراقي في العام ١٩٩١ وهو ما يجب الانتباه إليه عند الإعادة اذ يجب أن يكون المعاد للخدمة ممن لم تتلطخ يداه بدماء الشعب العراقي.

وأكد رئيس الحكومة نوري المالكي في (٨ حزيران ٢٠١٢)، أن ضباط الجيش السابق تحملوا المسؤولية وخدموا البلاد، وفيما بيّن انه تم تبليغ جميع المحافظات بعودة هؤلاء إلى الخدمة أو إحالتهم إلى التقاعد، أشار إلى أن من يعود إلى الخدمة هم أصحاب الرتب الدنيا.

وكانت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي قد طالبت مؤخرا، بإعادة جميع ضباط الجيش السابق إلى الخدمة، من دون استثناء.

وشككت بصدقية قرار رئيس الوزراء نوري المالكي إعادة بعضهم واعتبرته محاولة لكسب جهات سياسية تحاول سحب الثقة عنه ومحاولة منه لنيل شعبية في هذه المناطق مع اقتراب انتخابات مجالس المحافظات.

وقال عضو لجنة الأمن والدفاع النائب عن القائمة العراقية مظهر الجنابي في تصريح لصحيفة "الحياة" إن رئيس الحكومة أمر "بتشكيل لجان ووضع آليات لإعادة الضباط المستبعدين بموجب قانون اجتثاث البعث لكن عمل هذه اللجان سيأخذ وقتا طويلا، ونحن غير واثقين من أن القرار سيشمل كل الضباط".

ضرورة جعل الأجهزة الأمنية بعيدة عن التحزب والمحاصصة

وأضاف الجنابي: نعتقد بأن المالكي يحاول كسب ود المحافظات المؤيدة لسحب الثقة منه ولو كان يريد حلاً شاملاً للمشكلة لأمر بإعادة كل الضباط الراغبين في كل المحافظات وهذه المحاولة تأتي لكسب جمهور له في هذه المحافظات مستغلا منصبه الحكومي.

وشدد الجنابي على أن قرار إعادة هؤلاء «لا يخالف قانون الاجتثاث لأن أحد بنوده يسمح بعودتهم بعد أن يقدموا طلبات إلى لجنة الاجتثاث وتثبت التحقيقات أنهم لم يرتكبوا جرائم ضد الشعب»، مشيراً إلى أن «المالكي هو من عطل هذه الفقرة من القانون طوال السنوات الماضية وسمح لبعض الضباط البعثيين المقربين منه بالبقاء في مناصبهم مثل الفريق عبود كنبر».

وأعلنت الفرقة الثانية في الجيش، عن مباشرتها باستلام طلبات الضباط الراغبين بالعودة إلى الخدمة العسكرية من أبناء المحافظة، فيما أكدت أن هذه الخطوة جاءت وفقا لتوجيهات رئيس الحكومة نوري المالكي.

وقال قائد الفرقة اللواء علي الفريجي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن فرقته "المتمركزة بمحافظة نينوى باشرت بتسلم معاملات الضباط من رتبة مقدم فما دون من الراغبين بالعودة إلى الخدمة العسكرية من أبناء المحافظة"، مؤكدا أن "هذه الخطوة اتخذت بناء على توجيهات القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي خلال زيارته الأخيرة إلى المحافظة".

وأعلنت وزارة الدفاع، في شباط من عام ٢٠١٠، أن رئيس الحكومة نوري المالكي أصدر أمراً بإعادة الراغبين من منتسبي الجيش السابق إلى الخدمة، مشيرا إلى أن ٢٠ ألفاً و٤٠٠ ضابط داخل وخارج العراق ممن تقدموا بطلبات لإعادتهم للخدمة في الجيش، سيشملهم القرار، فيما دعا الضباط الموجودين بداخل العراق وخارجه إلى مراجعة الوزارة.

يذكر أن الجيش الحالي يتألف من ١٤ فرقة عسكرية معظمها فرق مشاة يقدر عديد أفرادها بأكثر من ٣٠٠ ألف عسكري، ويملك نحو ما لا يقل عن ٨٠ دبابة أبرامز أميركية حديثة الصنع من أصل ١٤٠ تعاقد على شرائها إضافة إلى ١٧٠ دبابة روسية ومجرية الصنع، قدم معظمها كمساعدات من حلف الناتو للحكومة العراقية، فضلاً عن عدد من الطائرات المروحية الروسية والأميركية الصنع، وعدد من الزوارق البحرية في ميناء أم قصر لحماية عمليات تصدير النفط العراقي.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح